

Distr.: General
18 August 2015

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الرابعة عشرة

لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال
دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة

الصفحة	الفقرات	المحتويات
٣	٦-١	أولاً- مقدمة
٣	٦-١	ألف- افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل.....
٤	٣٥-٧	ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة..
٤	١٨-٩	ألف- إعادة تنظيم قلم المحكمة
٦	٢٦-١٩	باء- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨
٧	٣٥-٢٧	جيم- مسائل أخرى
٧	٣٢-٢٧	١- المباني الدائمة والمدفوعات المسددة "دفعة واحدة".....
٨	٣٣	٢- المعلومات المحدثة عن إعادة تنظيم الهيئة القضائية
٨	٣٥-٣٤	٣- اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات
٩	المرفق: قائمة الوثائق

أولاً - مقدمة

ألف - افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل

- ١- عُقدت الدورة الرابعة والعشرون المستأنفة للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، التي شملت أربع جلسات، في مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي، في يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.
- ٢- وقد قررت اللجنة، آخذة في الاعتبار أن تطورات هامة متعلقة بالتنظيم الإداري وميزانية المحكمة ستجري في بداية الجزء الثاني من عام ٢٠١٥، وعلى وجه الخصوص نتيجة لمشروع إعادة تنظيم قلم المحكمة والخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، أن تعقد، وفقاً للمادة ١ من القسم الأول من نظامها الداخلي، دورة رابعة وعشرين مستأنفة في لاهاي، في يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، قبل إصدار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦.
- ٣- وعمل الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري الدجاني، أميناً للجنة، وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات الفنية لها.

٤- وأقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال التالي (CBF/24/25):

- ١- افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل
 - ٢- إعادة تنظيم قلم المحكمة
 - ٣- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨
 - ٤- مسائل أخرى
- (أ) المعلومات المحدثة عن إعادة تنظيم الهيئة القضائية
- (ب) اللجنة المخصصة لمراجعة الحسابات

٥- وحضر أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم الدورة الرابعة والعشرين المستأنفة للجنة:

- (١) هيو أديت (كندا)
- (٢) ديفيد بانينكا (بورووندي)
- (٣) كارولينا ماريا فيرنانديس أوباسو (المكسيك)
- (٤) فوزي غرايبة (الأردن)
- (٥) هيتوشي كوزاكي (اليابان)
- (٦) جوهاني ليميك (إستونيا)
- (٧) ريفومانانتسوا أورلاندو روبيمانانا (مدغشقر)
- (٨) غيرد ساوب (ألمانيا)
- (٩) إيلينا سوبكوكفا (سلوفاكيا)
- (١٠) ريتشارد فينو (فرنسا)
- (١١) هيلين وارين (المملكة المتحدة)

٦- ودُعيت البرامج الرئيسية التالية التابعة للمحكمة إلى الإدلاء ببيانات أمام اللجنة: هيئة الرئاسة، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذه البيانات.

ثانيا- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة

٧- ركزت اللجنة أعمالها في هذه الدورة على مشروع المسجل لإعادة تنظيم قلم المحكمة والخطة الاستراتيجية للمدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ونظرا لتلقي عدد من الوثائق في وقت متأخر، بالقرب من موعد انعقاد الدورة أو أثناء انعقادها، سيلزم إجراء المزيد من التحليل عند نظر اللجنة في مشروع الميزانية لعام ٢٠١٦ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتكرر اللجنة طلباتها السابقة بأن تقدم جميع الوثائق، باللغتين الرسميتين للعمل، في موعد مناسب يتيح للجنة الوقت الكافي لمراجعتها، وبأن تصدر وفقا للقواعد المحددة.

٨- ولاحظت اللجنة أن تنفيذ مشروع المسجل لإعادة تنظيم قلم المحكمة والخطة الاستراتيجية للمدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ قد يؤثر بدرجة كبيرة على عمل المحكمة ككل. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي عناصر الخطة الاستراتيجية للمدعي العام التي تتوقع مزيدا من التحقيقات إلى طلب المزيد من الدعم لقلم المحكمة، وبالتالي من الإمكانيات للهيئة القضائية. وتتوقع اللجنة من المسجل أن يقدم، وفقا لمبدأ "المحكمة الواحدة"، ميزانية برنامجية مقترحة موحدة لعام ٢٠١٦ تحدد التكاليف المترتبة على الأنشطة المختلفة لجميع أجهزة المحكمة، بما في ذلك عندما تؤدي التغييرات في أنشطة أحد الأجهزة إلى تغييرات في أنشطة جهاز آخر.

ألف- إعادة تنظيم قلم المحكمة

٩- كان معروضا على اللجنة تقرير قلم المحكمة بشأن نتيجة عملية المراجعة^(١). وأشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من انتهاء عملية المراجعة، فإن تنفيذها لم ينته بعد. وعلى هذا الأساس، أحاطت اللجنة علما بالأرقام المقدمة أثناء الدورة.

١٠- وفيما يتعلق بالشروط التي وضعتها الجمعية، والتي ينبغي بمقتضاها أن يكون مشروع المراجعة في نطاق '١' الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة لعام ٢٠١٥ البالغ قدرها ٦٥,٠٢ مليون يورو، و'٢' الحد الأقصى لعدد الوظائف الثابتة والوظائف المعتمدة، لاحظت اللجنة أن مجموع تكاليف الموظفين في البرنامج الرئيسي الثالث في عام ٢٠١٥ يبلغ ٤٢,٩ مليون يورو، وأن مجموع عدد الموظفين يبلغ ٥٦١,٤ موظفا (مجموع الوظائف الثابتة البالغ عددها ٤٩٦ وظيفة و٦٥,٤ وظيفة مكافئة للعمل بدوام كامل في المساعدة المؤقتة العامة)^(٢)، في حين أن نتيجة المراجعة ستؤدي إلى ٤٢,٥ مليون يورو و٥٥٠ وظيفة. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن الأعباء الإضافية وغيرها من المتطلبات التي لم تدرج في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ غير مشمولة في عملية المراجعة ويلزم مراجعتها على حدة.

١١- ونتيجة لعملية المراجعة، تم إلغاء ١٤١ وظيفة، وبلغ مجموع الموظفين المتأثرين ١١٣ موظفا لوجود ٢٨ وظيفة شاغرة في الوظائف التي تم إلغاؤها. ويجوز للموظفين المتأثرين الاختيار بين (١) التقدم للتعيين في أي وظائف جديدة يتم الإعلان عنها مع إعطائهم الأولوية في التعيين بها، أو (٢) الحصول على تسوية مجزية لإنهاء الخدمة.

١٢- وإذا اختار جميع الموظفين المتأثرين البالغ عددهم ١١٣ موظفا تسوية إنهاء الخدمة (وهو أمر يستبعده المسجل)، سيبلغ مجموع التكاليف المقدرة ٧,٦ ملايين يورو. وستوزع هذه التكاليف على النحو التالي: (أ) ٤,٣

(١) Add.1 و CBF/24/27

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٩.

ملايين يورو لمكافآت نهاية الخدمة؛ و(ب) ١,٦ مليون يورو مضافا إليها ٥٠ في المائة وفقا للمادة ١٠٩-٢ من النظام الإداري للموظفين لتعويضات إنهاء الخدمة بالتراضي؛ و(ج) ١,٦ مليون يورو لدفع تعويضات إضافية استثنائية تعادل مرتب ثلاثة أشهر بما فيها البدلات وتسوية مقر العمل. ولاحظت اللجنة أنه في حين يتناول النظام الإداري للموظفين العنصرين الأول والثاني وأنه يمكن تمويلهما من صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين ما دام الغرض من إنشاء الصندوق هو تغطية التعويضات الناجمة عن إنهاء عقود الموظفين، فإن العنصر الثالث سيمول من الميزانية العادية لقلم المحكمة. وأبلغت اللجنة بأنه سيتم نظريا تحقيق وفورات يبلغ قدرها ٢,٢ مليون يورو في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين في عام ٢٠١٥ وأنه ستستخدم هذه الوفورات لدفع جزء من تسوية إنهاء الخدمة التي لا يغطيها صندوق الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين.

١٣- وفيما يتعلق بآثار مشروع المراجعة على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦، أحاطت اللجنة علما بأن الهيكل الجديد سيؤدي إلى وفورات تبلغ نحو ٤٥٠.٠٠٠ يورو بالمقارنة بما كان سيتكلفه الهيكل القديم في حالة الإبقاء عليه في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أدرجت سبع وظائف للمساعدة المؤقتة العامة كجزء من نتائج المراجعة ولكنها ستكون ذات طبيعة مؤقتة - لمدة أقصاها سنتين - ولذلك لا ينبغي أن تعتبر جزءا من الهيكل الجديد^(٣).

١٤- وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦ ستضمن زيادة في الموارد المطلوبة للبرنامج الرئيسي الثالث، نظرا لزيادة مستوى الأنشطة القضائية وأنشطة التحقيق المتوقعة، فضلا عن التكاليف المتصلة بالانتقال إلى المباني الدائمة. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة، في حالة وجود أي تكاليف نتيجة لعملية المراجعة في عام ٢٠١٦، الفصل بوضوح بين هذه التكاليف وأي بنود أخرى في الميزانية البرنامجية المقترحة.

١٥- وفيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي في سياق مشروع المراجعة، طلبت اللجنة أن يؤخذ التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في الاعتبار عند التعيين في أي وظيفة، وأن يكون جزءا أساسيا من عملية التوظيف بأكملها. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم تقريرا عن حالة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين الناتجة عن عملية المراجعة في دورتها الخامسة والعشرين.

١٦- ولاحظت اللجنة أيضا أنه لم تتم مراجعة قسم دعم المحامين، وقسم محامي الدفاع، وقسم مشاركة وتعويض الضحايا، ومكتب المحامي العام للضحايا^(٤)، وأنه قدم اقتراح منفصل للقضاة للنظر. وفي هذا الصدد، أدرجت تكاليف التوظيف وتكاليف الهيكل القديم في الأرقام المقابلة لها في التقرير المتعلق بالهيكل الجديد.

١٧- وقد وافقت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في ميزانية عام ٢٠١٥ على توزيع ٦٥,٤ من الوظائف المكافئة للعمل بدوام كامل على ١٠٥ وظيفة معتمدة (٢٧٨٥,٢ شهر عمل). ولاحظت اللجنة أن من بين الوظائف المعتمدة البالغ عددها ١٠٥ وظيفة، وظائف لا تتجاوز مدتها بضعة أشهر أو وظائف مؤقتة بطبيعتها، مثل المساعدين الميدانيين للضحايا والمترجمين الشفويين للمحكمة، الذين تم احتسابهم في الوظائف المكافئة للعمل بدوام كامل المعتمدة. وتبين للجنة أن المسجل قرر، بناء على نتائج مشروع المراجعة، أن يتكون الهيكل بأكمله من ٥٥٠ وظيفة ثابتة.

^(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٨. ويقدر المسجل تكلفة وظائف المساعدة المؤقتة العامة المذكورة بمبلغ ٦١١ ٨٠٠ يورو في عام ٢٠١٦، وربما أقل في عام ٢٠١٧.

^(٤) المرجع نفسه، الفقرات ١٨٢-١٨٩.

١٨- وأعربت اللجنة عن أهمية الحفاظ على مرونة المحكمة للاستجابة للتغيرات في الخدمات اللازمة لدعم أنشطتها سواء في المقر أو في الميدان، وبالتالي طلبت إلى قلم المحكمة أن يقدم تقريراً عن مرونة هيكله المقترح في دورتها الخامسة والعشرين.

باء- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

١٩- كانت معروضة على اللجنة الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

٢٠- وأشارت اللجنة إلى أن المعلومات المقدمة بناء على عملية من هذا الطابع ستكون بمثابة نقطة انطلاق للمتطلبات المالية المقبلة لمكتب المدعي العام. ولاحظت اللجنة أن المحكمة، مثل المنظمات الدولية الأخرى والحكومات الوطنية، ستتم مساءلتها بشكل وثيق عن قدرتها على توفير القيمة مقابل المال عند الوفاء بولايتها الهامة، وينبغي أن تسعى جاهدة إلى ضمان الكفاءة والفعالية في جميع عملياتها.

٢١- وأبلغت اللجنة بأن حساب الآثار المالية المترتبة على الخطة الاستراتيجية لا يزال جارياً، على الرغم من أن تكلفتها حسب تقديرات مكتب المدعي العام ستبلغ في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ نحو ٤٥,٦ و ٥٣,١ و ٦٠,٦ مليون يورو على التوالي (زيادات بنسبة ٨ و ١٦ و ١٤ في المائة سنوياً على التوالي) وستبقى على هذا المستوى في السنوات الثلاث التالية (٢٠١٩-٢٠٢١)، مقارنة بالأساس البالغ ٤٢,٢ مليون يورو^(١) لعام ٢٠١٥. وستعادل هذه الزيادة في أعداد الموظفين ٥٤٠ وظيفة مكافئة للعمل بدوام كامل بحلول عام ٢٠١٨ مقابل ٤٠٥ في الوقت الحالي. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه سيتم تدقيق المزيد من البيانات التفصيلية المتعلقة بالتكلفة وتقديمها كجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦.

٢٢- وكانت الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، التي وافقت عليها الجمعية، تمثل زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لمكتب المدعي العام وكانت تمويلها بالكامل جميع الأنشطة الداعمة لولاية المدعي العام. ولكي تتمكن اللجنة من تقييم الميزانية المتصلة بنموذج الحجم الأساسي المقترح، طلبت تحليلاً وتقييماً للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، باستثناء الأنشطة المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة حيث تمت تغطية تكاليفها من صندوق الطوارئ.

٢٣- ويرى مكتب المدعي العام أن التغييرات المقترحة في استراتيجية الادعاء، وبالتالي الزيادة في الموارد المحددة لها في السنوات الثلاث الماضية، حققت بالفعل تحسينات في نتائج الادعاء مما سمح بإنجاز ٨٦ في المائة من جلسات تأكيد الاتهامات مقابل ٦٣ في المائة في الماضي^(٢).

٢٤- والأساس الذي تقوم عليه الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ هو ما أسماه المكتب "نموذج الحجم الأساسي"، الذي وضع بناء على ثلاث خصائص: (أ) الحجم الفعال للأفرقة المتكاملة في مكتب المدعي العام؛ و(ب) التجارب السابقة لعبء العمل الفعلي؛ و(ج) التصور المعقول لطلب اشتراك مكتب المدعي العام في الإجراءات التمهيدية والتحقيقات والملاحقات القضائية في المستقبل. ويستند نموذج مكتب المدعي العام على افتراض أن نصح مكتب المدعي العام سيقوم على الطلب وليس على الموارد، ويعني هذا أن المكتب سيكون

^(٥) تراعي الأرقام لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أخطارات الحصول على أموال من صندوق الطوارئ لعام ٢٠١٥ والآثار المالية المترتبة على ذلك في ميزانية عام ٢٠١٦.

^(٦) للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٢.

قادرا على البدء في الأنشطة الأساسية عند الحاجة، ولكن بعد قيامه إلى حد ما بتحديد الأولويات في قراراته المتعلقة بالتحقيق والادعاء. ووفقا للمكتب، يعتمد مفهوم "الحجم الأساسي" على فكرة أن الموارد الحالية غير كافية لتمكين المكتب من الوفاء على نحو كاف بولايته، وأنه يلزم بالتالي زيادة الحجم المتوسط لكل فريق.

٢٥- وتستند متطلبات مكتب المدعي العام من الموارد على الافتراضات التالية لعبء العمل السنوي في المستقبل: تسعة استقصاءات أولية، وحالة جديدة قيد الاستقصاء، وستة تحقيقات فعلية، وتسعة تحقيقات معلقة، وخمس محاكمات تمهيدية، وخمس محاكمات ابتدائية، ومحاكمتين في مرحلة الاستئناف.

٢٦- وأحاطت اللجنة علما بعرض الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وأقرت بأن تنفيذ الخطة سيؤدي أيضا إلى آثار مالية على موارد الأجهزة الأخرى للمحكمة، ولا سيما على قلم المحكمة، بصفته موردا للخدمات، والهيئة القضائية. وسيكون تأثير الخطة المباشر على الموارد واضحا في الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة لعام ٢٠١٦، ولكن سيلزم أيضا النظر بعناية إلى الآثار المالية الطويلة الأجل في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ قبل مناقشة الميزانية المقبلة بوقت كاف. وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة أن تضع المحكمة تقديرات على مستوى عال ومتعددة السنوات لميزانية المحكمة بأكملها مع وصف الروابط بين مسببات التكاليف وآثارها على الموارد في جميع الأجهزة وأن تعرضها عليها في دورتها السادسة والعشرين.

جيم- مسائل أخرى

١- المباني الدائمة والمدفوعات المسددة "دفعة واحدة"

٢٧- أحاطت اللجنة علما بالقرار ICC-ASP/13/RES.6، الذي اعتمد في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، والذي طلب فيه إلى المراجع الخارجي للحسابات أن يقدم تقريرا مفصلا عن المستوى الملائم للاحتياطي النقدي للمحكمة، وعن أي مخاطر يمكن أن تعزى إلى تخفيضها، وأن يقوم بمراجعة مستقلة وتفصيلية لحسابات مشروع المباني الدائمة مع التركيز على التجاوزات في التكاليف. ولاحظت اللجنة أيضا أنه طلب منها أن تقدم توصيات بشأن التخفيضات في الاحتياطيات النقدية وتحليلا للتجاوزات في التكاليف.

٢٨- وأشارت اللجنة إلى أنها في انتظار تقرير المراجع الخارجي للحسابات من أجل تقديم آرائها. وأعربت اللجنة عن استعدادها للاتصال بالمراجع الخارجي للحسابات، من خلال رئيسها، عندما سيقرر النظر في طلب الجمعية.

٢٩- وأشارت اللجنة أيضا إلى الطلب المقدم من لجنة الرقابة لقيامها في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة بتقييم اقتراح جديد مقدم من مكتب مدير المشروع بشأن الصيغة المستخدمة لحساب المدفوعات المسددة دفعة واحدة.

٣٠- ونظرت اللجنة في المعلومات التي تلقتها وخلصت إلى أن الحسابات قد تمت على ما يبدو وفقا للصيغة الموضحة في نصوص الجمعية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢. كما لاحظت أن هذه الصيغة مختلفة عن المعايير المحددة في قرار الجمعية الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وكذلك الصيغة الموصوفة في اتفاق القرض من الدولة المضيفة بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣١- وأشارت اللجنة إلى أنها أعربت عن قلقها إزاء تنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة حساب اشتراكات الدول الأطراف والفائدة المستحقة عليها بالنسبة للمشروع في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة أن هناك على ما يبدو تعارض بين نص اتفاق القرض من الدولة المضيفة، الذي تم التوقيع عليه في آذار/مارس ٢٠٠٩، والمذكرات التفسيرية المقدمة بعد ذلك إلى الدول الأطراف والمبينة في نصوص الجمعية.

٣٢- وأشارت اللجنة إلى أن المدفوعات المسددة دفعة واحدة قابلة للتعديل النهائي عند معرفة التكاليف النهائية للمشروع والمبلغ المسحوب من إعانة الدولة المضيفة عند الانتهاء من المشروع. ولوحظ أن المبالغ المذكورة تمثل اختلافاً يبلغ نحو ثلاثة في المائة في اشتراكات الدول الأطراف، ولوحظ أيضاً إلى أن تلقي تعديلات بشكل متكرر مدفوعات "الدفعة الواحدة" قد يؤدي إلى البلبلة والإزعاج. وأشارت اللجنة إلى أنه من المتوقع أن ينتهي المشروع في الأسابيع القادمة. ولتجنب اللبس والحد من عدد المذكرات التي ستلقاها الدول الأطراف بشأن حساب مدفوعات "الدفعة الواحدة"، توصي اللجنة بأن يحل أي نقص ممكن في الوضوح بمناقشات بين المحكمة والدولة المضيفة قبل صدور التسوية النهائية.

٢- المعلومات المحدثة عن إعادة تنظيم الهيئة القضائية

٣٣- أعربت اللجنة عن تقديرها للعرض الشفوي الذي قدمته رئيسة المحكمة، القاضية سيلفيا فرنانديز دي غورميندي، بشأن إعادة تنظيم الهيئة القضائية لتحقيق الاتساق بين النظم المعمول بها في الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف، وتحسين الكفاءة في الإجراءات القضائية، وتطلع إلى تلقي التقرير النهائي عن نتائج هذه العملية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣- اللجنة المختصة لمراجعة الحسابات

٣٤- أشارت اللجنة إلى أنه بناء على إحدى توصياتها المقدمة في دورتها الثالثة والعشرين، تم بموجب التوجيه الرئاسي ICC/PRES/D/G/2015/001 حل لجنة مراجعة الحسابات السابقة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، واجتمعت لجنة مختصة لمراجعة الحسابات تتألف من اثنين من أعضاء اللجنة، ونائب رئيس الجمعية في لاهاي، وممثل للمحكمة بصفة مراقب، لأول مرة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، على هامش الدورة الرابعة والعشرين للجنة.

٣٥- وتلقت اللجنة بياناً شفويًا محدثاً عن عمل اللجنة المختصة حتى الآن. ورحبت اللجنة بالعمل الذي قامت به هذه اللجنة، وأبلغت بأنها ستجتمع مرة أخرى في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتطلع اللجنة إلى الحصول على تقرير من اللجنة المختصة في دورتها الخامسة والعشرين وإلى مناقشة العمل المقبل للجنة مراجعة الحسابات والموارد اللازمة لها في سياق ميزانية عام ٢٠١٦.

المرفق

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة بعد تحويلها إلى وثيقة من وثائق جمعية الدول الأطراف	العنوان	رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية
	جدول الأعمال المؤقت	CBF/24/25
ICC-ASP/14/22	مكتب المدعي العام: الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	CBF/24/26
ICC-ASP/14/19	تقرير قلم المحكمة بشأن نتيجة عملية المراجعة	CBF/24/27
ICC-ASP/14/19	موجز تنفيذي لتقرير قلم المحكمة بشأن مشروع المراجعة	CBF/24/27/Add.1